على ان البحث عن الالفاظ ولو الى القول لم يفهم ذلك
وقوله المنزل فصل اول تخرج اللفظ غير المنزل وقوله على
محمد صلى الله عليه وسلم فصل ثان تخرج المنزل على غيره من الانبيا
عليهم السلام والاعجاز فصل ثالث تخرج المنزل لا للاعجاز فانه
كالاحاديث كذا قالوا وساعدهم قول الحليمي في المنهاج علوم
القران توجد في السنه الا الاعجاز فانه من خصايص الكتاب
وينبغي ان يكون مرادهم ان الاحاديث لم تنزل للاعجاز اي
لقصده فانها لا تخلو عنه كيف وهو القابل او تثبت جوامع
الكلم وقوله بسورة منه من تتمة الفصل الثالث وهو
بيان للواقع لا الاخراج والمعنى فيه ان الاعجاز واقع بسورة
منه فلو اطلق المنزل للاعجاز لاوهم ان الاعجاز بكله وليس
كذلك ولا ينبغي ان يتوهم انه فصل رابع تخرج ما نزل
للاعجاز ولكن لا بسوره منه فان ذلك لم يوجد اعني كلاما
للاعجاز على محمد صلى الله عليه وسلم الا بسورة منه والمتعبد بتلاوته
فصل رابع تخرج منسوخ التلاوة مثلا وقوله بسوره يقتضي انها
اقل ما وقع التحدي به لقوله تعالى فاتوا بسورة منه لكن قوله
تعالى فليأتوا بحديث مثله يقتضي الاعجاز بآية ومنه البسملة
او كل سورة غير براءة على الصحيح ثم اية من اول الفاتحه
بلا خلاف عندنا وكذا فيما عداها من باقي السور سوا براءة على قول

الشافعي

الشافعي والثاني ليست من القران بالكليه ونسبه بعضهم للاية
الثلثه وهو مقابل الصحيح في كلام المصنف وعدتا ثبوتها في
سواد المصحف اول كل سورة واجمع الصحابه على انه لا يكتب في
المصحف ما ليس بقران وان ما بين الدفتين كلام الله تعالى
قال القاضي الحسين والغزالي والنووي وغيرهم وهو من احسن
الادله واذا قلنا انها من القران فالمشهور انها اية كامله وفي قول
بعض ايه وحكي بن الرفعه وجها ان كان الحرف الاخير من السوره
قبله يا سمدوده كالبقره فالبسمله اية كامله وان لم يكن كانت بعض
بعض ايه وعلم من قوله اول كل سورة انها اية منها والمخالف
فيه ابو بكر الرازي من الحنفيه صار الى انها ايه مفرده انزلت للفصل
بين السور حكاه عنه بن السمعاني في الاصطلام وسبأتي عن رواية
الربيع عن الشافعي ما يقتضيه نعم ظاهر كلام المصنف يقتضي
انها من القران على سبيل القطع كساير القران وهو وجه مرجوح
حكاه الماوردي والامام وغيرهما قال الماوردي والجمهور
على انها اية حكما لا قطعا لاختلاف العلما فيها ومعنى حكما انه
لا تصح الصلوه الا بها في اول الفاتحه وضعف الامام قول من
قال انها قران على سبيل القطع قال وهذه غباوه عظيمه من
قائله لانا ادعا العلم حيث لا قاطع محال ذكر النووي انها قران
على سبيل الحكم واستدل الى انه لا يكفر نافيها بالاجماع ولو كانا